

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ١٨٩٠ لسنة ١٩٧٦

بتحويل مفتشى وزارة القوى العاملة والتدريب المهني
صنفه مأمورى الضبط القضائي

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ؛

وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين ؛

وعلى موافقة وزير القوى العاملة والتدريب المهني ؛

قرر :

مادة ١ - بحول مقتضى وزارة القوى العاملة والتدريب المهني كل في دائرة اختصاصه صنفه مأمورى الضبط القضائي وذلك بالنسبة إلى الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ بشأن تأهيل المعوقين والقرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره

صدر في ٢٢ من ذي القعدة سنة ١٣٩٦ الموافق (١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٦)

وزير العدل

إمضاء

(أحمد سميح طلعت)

وزارة الزراعة

قرار رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ " قانوني "

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٥ بنظام التسويق التعاوني

بوصف ١٩٧٦/٧٥ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ (قانوني) بتعديل بعض

أحكام القرار الوزاري رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٥ (قانوني) بتخصيص مبلغ

العشرين مليا المنصوص عليها في البند تاسعا من الباب الخامس من القرار

رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٥ للهيئة العامة للتعاون الزراعي لتدعيم إشرافها على

الجمعيات التعاونية الزراعية وبعد لحصيلة العمولة حساب خاص خارج

المجموعة الدفترية الخاصة بالهيئة تحت اسم حساب العمولة ويتم الصرف منها باعتماد السيد المهندس رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتعاون الزراعي ويودع المبلغ لدى مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء الهيئة العامة للتعاون الزراعي وإنشاء وكالة وزارة لشئون التعاون ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٨٨٤ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء وكالة وزارة لشئون التعاون ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٨٨٥ لسنة ١٩٧٦ بتدبير السيد / السيد نجيب عطا الله وكيل الوزارة لشئون التعاون ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٥٢٠ لسنة ١٩٧٦ باعتبار وكالة الوزارة لشئون التعاون جهة إدارية مختصة ؛

وعلى مذكرة السيد وكيل الوزارة لشئون التعاون ؛

قرر :

مادة ١ - يقول رصيد الحساب الصادر به القرار الوزاري رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ قانوني إلى وكالة الوزارة لشئون التعاون على أن يتم الصرف منه طبقا للقرار رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه وباعتماد السيد وكيل الوزارة لشئون التعاون ؛

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؛

تحريرا في ٣٠ من ذي القعدة سنة ١٣٩٦ (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٦)

مهندس : عبد العظيم أبو العطا

قرار رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٦ " قانوني "

باستمرار العمل بأحكام القرار رقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ المعدل

بالتقارير رقمي ٤٨ لسنة ١٩٧٣ ، ٢٠ لسنة ١٩٧٦

بتعريف أثمان الحيوانات التي تقدر على أساسها

التعويضات المنصوص عليها في المادة ١٣١ من القانون

رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة

وزير الزراعة والري

بعد الاطلاع على البند (ز) من المادة ١٣١ من قانون الزراعة الصادر

بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ بتعريف أثمان الحيوانات

التي تقدر على أساسها التعويضات المنصوص عليها في المادة ١٣١ من

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المعدل بالتقارير

رقمي ٤٨ لسنة ١٩٧٣ ، ٢٠ لسنة ١٩٧٦